

الدمخي: خلاف بين لجنة حقوق الإنسان والحكومة على ذكر الجنسيات في بطاقات الضمان الصحي.. وهايف: لا مفر من استجواب وزير الداخلية إذا لم يعالج المحور الإنساني

تحقيق في «الجوازات المزورة».. واستعجال «الحقوق المدنية للبدون»



الحميدي السبيعي ودعايدل الدمخي وعيسى الكندري وخالد العتيبي أثناء الاجتماع



عدنان عبدالصمد والشيخ خالد الجراح وصالح الفضالة



حمد الهرشاني ودخليل عبدالله وصفاء الهاشم وثامر السويط ومحمد هايف خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان

أعضاء اللجنة، متسائلاً: إذن ما هو الحل؟ وأكد هايف أن «حل مشكلة الجوازات المزورة التي أشرت عليها ورعتها وباركتها الحكومة يكون بمحاسبة الأطراف التي زورت الجوازات وتلتقت في المقابل بمبالغ طائلة لا يمكن أن تقتصر المحاسبة على الذين حصلوا على هذه الجوازات فقط»، مطالباً بإعادة أصحاب تلك الجوازات إلى تصنيفهم القديم «بدون جنسية».

وزير الداخلية إلى الانسحاب من الاجتماع». وتابع «لذلك أدعو وزير الداخلية لاتخاذ قرار لأنه الرئيس الفعلي للجهاز المركزي ولديه الصلاحية لاتخاذ قرارات من هذا النوع في قضايا أمنية وإنسانية لا يمكن أن تبقى معلقة بهذه الطريقة». ورأى أن «لسان حال الجهاز المركزي اليوم يقول لا حلول، وقد عارض الجهاز جميع آراء

استجواب وزير الداخلية إذا لم تتم معالجة المحور الإنساني في القضية». وأضاف أن الاجتماع عقد بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع غير محددى الجنسية، وتناول بند وحيد خاص بالجوازات المزورة، وكالعتاد لم يقدم الجهاز أي حلول للأسف وأخذ يدور في حلقة مفرغة، ما دعا

وقال: «يجب أن يتم التحقيق في أساس المشكلة ولا يذهب من تلاعب بهؤلاء وقام ببيع هذه الجوازات، والمحلات والدكاكين التي فتحت للأسف وتبين بعد ذلك أنها كلها جوازات وهمية غير صالحة». من جهته، قال عضو اللجنة النائب محمد هايف «نؤكد مطالبتنا باقرار قانون الحقوق المدنية في المداولتين في الجلسة المقبلة ولا مفر من

في بطاقة الضمان الصحي وهو الأمر الذي يرفضه أعضاء اللجنة ويتمسكون بالاتفاق السابق». وبين الدمخي أن اللجنة اتفقت على تقديم طلبين لتقديم مناقشة مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية لهذه الفئة، وآخر لتشكيل لجنة تحقيق من المجلس في قضية الجوازات المزورة وكيفية صدور هذه الجوازات وآثار القضية وكيفية معالجتها.

يتم إصدار بطاقات ضمان صحي من غير ذكر الجنسية وبدون اشتراط التوقيع على أي تعهد من قبل أصحاب هذه الجوازات المزورة. وأضاف «عدم التوقيع على التعهد مازال معمولاً به بحسب ما بلغنا، في حين أن ذكر الجنسيات في بطاقات الضمان الصحي بات محل خلاف بين اللجنة والجانب الحكومي». وأشار إلى أن الجانب الحكومي يريد ذكر الجنسية

تتحور حول قضية الجوازات المزورة وبطاقة الضمان الصحي الصادرة من الجهاز المركزي، وذلك بناء على اتفاق مسبق في شهر أغسطس 2017 لإصدار هذه البطاقة لمن كان عنده جواز وتبين بعد ذلك بأن هذا الجواز غير صالح ولا يمكن تجديده. ولفت إلى أنه تم الاتفاق حينذاك مع الجانب الحكومي مثلاً بوزارة الداخلية والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية على أن

اتفق أعضاء لجنة حقوق الإنسان خلال اجتماع عقد أمس على تقديم طلب إلى مجلس الأمة لتشكيل لجنة تحقيق في قضية الجوازات المزورة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» وطلب آخر لاستعجال مناقشة تقريرها بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية لهذه الفئة. وأوضح رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اجتماع اللجنة

«الميزانيات» لـ «البلدية»: إجراءات فعالة لتلافي ملاحظات «المحاسبة»

من المشاريع شريطة تنفيذها وفق الضوابط السليمة بما يحقق الاستفادة منها بيئياً ومالياً وأن تكون بديلاً حقيقياً وذا جدوى اقتصادية وتخفف من تكاليف عقود النظافة المعمول بها حالياً. أما فيما يتعلق بإيرادات البلدية والبالغة تقديراتها 37 مليون دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة، فقد طالبت اللجنة بمزيد من الجهود لتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة في هذا الشأن ومنها أن تكون قاعدة البيانات الخاصة بتراخيص الإعلانات أكثر دقة خاصة وأن هناك أكثر من 9 آلاف إعلان انتهت تراخيصها، وسرعة اعتماد اللائحة المنظمة للوحات الإعلانية في الشوارع وزيادة أعداد المفتشين في هذا الشأن.

مرونة وبما لا يخل بالرقابة خاصة أن بعضها قد يترتب عليه أعباء إضافية على الخزنة العامة، حيث إنه نتيجة لوجود اختلاف في آلية احتساب تكلفة عقود النظافة الجديدة والتي أسفرت عن توفير 2 مليون دينار عما كان سيتم إبرامه إلا أنه في المقابل تم إصدار 5 تعديلات على العقود السابقة مما ترتب عليه أعباء إضافية على الخزنة العامة أكبر بكثير من مبلغ التوفير ستصل إلى 62 مليون دينار حسب إفادة ديوان المحاسبة في الاجتماع، وكان يمكن توفيرها لو تم توقيع العقود الجديدة مباشرة بعد انتهاء فترة العقود القديمة.

كما وجهت اللجنة بضرورة عرض المستجندات التي انتهت إليها بلدية الكويت مع المستثمر المقترح لمشروع (محطة معالجة النفايات الصلبة في كبد) على ديوان المحاسبة لإبداء الرأي بشأنها، خاصة أنه سبق لديوان المحاسبة عدم الموافقة على هذا المشروع البالغ تكلفته 886 مليون دينار والتي ستوزع تكاليفه على 25 سنة لعدد من المبررات الفنية والمالية وأن له تكاليف غير منظور، مع تأكيد اللجنة من ناحية المبدأ على أهمية هذه النوعية

لوزير الذي لا يؤدي مهامه بفعالية وفق تقييم ديوان المحاسبة، مع ضرورة إعادة النظر في إعداد الموظفين ومؤهلاتهم وخبراتهم في هذا المكتب، حيث أن هناك 29 موظفاً يحملون وظائف إشرافية. وطالبت اللجنة بضرورة مراعاة عرض تعديلات العقود على الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة - جهاز المراقبين الماليين) مستوفية كافة الموافقات اللازمة والمستندات المطلوبة قبل تقديمها، حيث أن هناك العديد من المخالفات المالية المسجلة في هذا الشأن وأنه تم تمرير 11 استمارة صرف من قبل رئيس الجهة في هذا الشأن رغم امتناع جهاز المراقبين الماليين.

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية بلدية الكويت للسنة المالية الجديدة 2020/2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها، وتبين لها ما يلي: بلغت المصروفات الفعلية لبلدية الكويت 224 مليون دينار، في حين انخفضت المصروفات المقدرة لها في ميزانية السنة المالية الجديدة بنحو 18٪ لتبلغ نحو 182 مليون دينار، والتي كانت من بين أسبابها نقل الاختصاصات المتعلقة بالتغذية وحداتها التنظيمية والإدارية والموظفين المعنيين من البلدية إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية كما نص القانون على ذلك.

ورغم وجود تسويات على الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين إلا أن اللجنة تطالب بمزيد من الإجراءات الفعالة ليطم تلافياً بشكل جزري، حيث أن غالبية الملاحظات متعلقة بالجانب المالي والإداري والتي من السهل تداركها قبل وقوعها لو تم تفعيل مكتب (التدقيق والتفتيش) التابع

لوزير الذي لا يؤدي مهامه بفعالية وفق تقييم ديوان المحاسبة، مع ضرورة إعادة النظر في إعداد الموظفين ومؤهلاتهم وخبراتهم في هذا المكتب، حيث أن هناك 29 موظفاً يحملون وظائف إشرافية. وطالبت اللجنة بضرورة مراعاة عرض تعديلات العقود على الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة - جهاز المراقبين الماليين) مستوفية كافة الموافقات اللازمة والمستندات المطلوبة قبل تقديمها، حيث أن هناك العديد من المخالفات المالية المسجلة في هذا الشأن وأنه تم تمرير 11 استمارة صرف من قبل رئيس الجهة في هذا الشأن رغم امتناع جهاز المراقبين الماليين.

مشرك الكرم

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي

السجاري وأحمد الكرام

لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى

فضيله حجي أحمد

أرملة/ عبدالمحسن السجاري

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

إن الله عز وجل يحب الصابرين

حالياً في الأسواق

April 2019

OSRATI

اسرتي

المعد 1381 السنة 00 أبريل 2019

Issue 1638 Vol. 55 April 2019

مريم البحر: النقاط فوق الحروف في الخطبة.. زواج ناجح

ندى عطية: بين سحاب السماء وعلى رمال الجزيرة رأيت «Will You Marry Me»

أحمد الجمهور: وراء كواليس ليلة العمر فن معماري مختلف

3 نساء حياتهن انتصار.. بعد انكسار!

د.يوسف خشبة: أحلام الرشاقة قبل الزفاف.. صارت حقيقة

د. عدنان الشطي: للمتزوجين.. الزواج يغيراً

إمبراطورية

MARCHESA

قصة امرأة مبدعة تعود إلى نجومات هوليوود

Osirati.freeflowdp.com

تصدر عن مؤسسة فهد المرزوق

@osratimagazine

osratimagazine

P.o.Box: 2995 Safat Code: 13030 Kuwait Tel: 24836143 / 24836145 Fax: 2481 69 28